بيان دولة الكويت الدائم

يلقيه

السيـد / مهدي العجمي

سكرتير ثان

عضو الوفد المشارك في الدورة السابعة والستين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمام

اللجنة السادسة (القانونية)

البند {83} سيـــادة القانـــون علـى الصعيديـــن الوطنـــي الدولـــــي

الأربعاء الموافق 10 أكتوبر 2012

نيويورك

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،،

يشرفني باسم دولة الكويت، أن أتقدم بالشكر لسعادتكم على ما تبذلونهُ من جهد متواصل وعطاء خلال ترأسكم لهذه اللجنة. ولا يفوتني أن أشكر الأمين العام على تقريره السنوي الذي أعدّه حول تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي رقم **A/67/290** للجنة ولأعمالها.

السيد الرئيس ،،،

تحرص دولة الكويت على الاهتمام البالغ بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وترحّب بما جاء في التقرير السنوي للأمين العام، وتؤكّد على ضرورة العمل والالتزام بما جاء به لضمان تعزيز سيادة القانون والتزام الدول الأعضاء والهيئات الرئيسية للأمم المتحدة بتطبيق ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقانون الدولي.

تطرق الأمين العام إلى مبدأ سيادة القانون بأنه مبدأ للحكم يكون فيه الأشخاص والمؤسسات أمام القانون متساويين، ويحتكمون إلى قضاء مستقل، وتتفق هذه المعايير والقواعد الدولية بمبادئ سيادة القانون والمساواة أمام القانون. وفي هذا الإطار، فإن دولة الكويت تؤكّد على ضرورة العمل بما جاء في تقرير الأمين العام لضمان مجتمع دولي ينعم بالسلام والأمن الدوليين، ولكي تتحقق العدالة المؤدية إلى التنمية الشاملة والمستدامة للجميع وبما يحقق النمو الاقتصادي ويقضي على الفقر والجوع.

وعليه، ترحّب دولة الكويت اعتماد الدول الأعضاء إعلان الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، والذي أعادت فيه الدول تأكيدها بالالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وبإرساء نظام دولي على أساس سيادة القانون.

السيد الرئيس ،،،

وفي هذا الخصوص، فإن دولة الكويت على الصعيد المحلي تتمتع بنظام دستوري ديمقراطي ينص على أن الأمة مصدر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويخضع الجميع لهذا النظام، حيث أنه يكفل لهم حقوقهم وواجباتهم، ويجسّد لهم احترام سيادة القانون في مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، ووجوب التعاون بينها، وعدم التمييز بين الأفراد في الحقوق والواجبات، وتمتعهم بالحرية والمساواة، إضافة إلى تمتعهم بإقامة النقابات والجمعيات المهنية التي تنظم عملها القوانين المحلية.

السيد الرئيس،

سوف تحتفل دولة الكويت بمناسبة الذكرى **الـ 50** على صدور دستورها في شهر نوفمبر القادم، الذي يعتبر أحد أبرز الإنجازات لدولة الكويت في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، وعليه تدعم دولة الكويت الجهود المبذولة من الأمم المتحدة في المساعدة لوضع وبناء الدساتير وما يعادلها من أسس لازمة لأي دولة تقوم على احترام سيادة القانون، وصياغة الدستور بشكل سليم تؤدي إلى عملية الانتقال السياسي السلمي، وتساعد على بناء السلام ومنع نشوب النزاعات خاصة بعد التحوّل السياسي الكبير وحصول الربيع العربي الذي تسبب في تغيّر القيادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن طريق الثورات التي أكدت بأن الشعب هو صاحب السيادة ولا سيادة تعلو فوق القانون، لذلك جعلت هذه الدول الإصلاحات الدستورية من أهم أولوياتها لضمان حقوق الشعوب ولسيادة القانون.

السيد الرئيس،

تشدد دولة الكويت على احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في التصدي للتحديات والتهديدات التي يواجهها المجتمع الدولي.

وتقرّ بوجوب حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للفرد، وحق تقرير المصير للشعوب والمساواة في الحقوق بين الجميع دون تمييز.

السيد الرئيس ،،،

ومن هذا المنطلق، تعتبر قضية الصراع العربي (الفلسطيني - الإسرائيلي) من أبرز قضايا انتهاك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والتي مضى عليها أكثر من 60 عاماً، تهدد السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط، ولم تجد الأمم المتحدة حلاً لهذه القضية المحورية مما ساعد على تعقيدها وجعل إسرائيل تتمادى في الاستيطان والتوسع، وكذلك في الاعتداء على الشعب الفلسطيني بالعنف والقتل، وفرض الحصار على قطاع غزة دون أدنى مسئولية أو مراعاة لحقوق الإنسان.

وعليه، تدعم دولة الكويت الجهود الرامية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وتدعم أيضاً مساعي السلطة الفلسطينية في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وفق القرارات والمبادرات الدولية.

وتحمّل دولة الكويت المجتمع الدولي تجاه ما يحصل في سوريا من قتلٍ للمدنيين والنساء والأطفال، وتدعو دولة الكويت الأمم المتحدة إلى إصدار قرارات دولية سريعة لوقف نزيف الدم الذي يذهب ضحيته الأبرياء مع ضمان عدم إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب تعزيزاً لسيادة القانون.

وفي هذا الصدد، تشدد دولة الكويت على ضرورة الاحتكام إلى الآليات القضائية الدولية لتسوية منازعاتها سلمياً دون استعمال القوة أو التهديد بها، وتطالب كذلك المجتمع الدولي بمضاعفة الجهد لتقديم المساعدات الإنسانية لتخفيف معاناة الشعب السوري في الداخل والخارج.

شكرا السيد الرئيس ،،،

***